بحث مقدم من طرف:

الأستاذ: بوهـــنة عـــــلي
المهنة:أستاذ محاضر
جامعـــــــــــة تلمسان

الأستاذ: بلحـــاج فراجـــي
المهنة: أستاذ مكلف بالدروس
معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير – جامعة بشـــــــار

عنوان المداخلة:
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل تدعيم قدراتها التنافسية "

الملخص:

إن الاندماج في الحركة الاقتصادية الإقليمية والعالمية، يتطلب من جهة إجراء تعديلات هيكلية على المستوى الكلي تعود على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنفع وتتمكن من التكييف مع الفضاء الاقتصادي الدولي،ذلك من خلال زيادة كفاءتها الإنتاجية ورفع قدراتها التنافسية، ومن جهة أخرى تحسين أدائها ومرد وديتها ،و تحقيق الجودة الشاملة .

و سوف نتطرق من خلال هذه المداخلة إلى المحاور التالية :

– مفهوم و خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها التنموية

– المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التحديات الاقتصادية.

– سبل تدعيم و تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسط في الجزائر

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،التنافسية، التأهيل التنمية،التحديات الاقتصادية.

L’'intégration dans le mouvement économique à l'échelle régional et mondial exige des changements structurels au niveau macro-économique en vue de permettre aux petites et moyennes entreprises de s’adapter à l’économie internationale,

d’une part, et la mise en œuvre de programmes ayant pour finalités l'évolution des capacités productives de ces entreprises, l’augmentation de leurs compétences concurrentielles et l’amélioration de leurs performances, d’autre part.
Nous aborderons dans cet communication les points suivants :
-concept, caractéristiques des PME et leurs préoccupations.
-les PME et leurs défis économiques.
-les moyennes de renforcer la compétitivité des PME en Algérie.

Mots clés :
PME, la compétitivité, mise à niveau, développement, défis économiques

المقدمة:

إن المؤسسة مرت بتغيرات مسايرة للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي عايشتها المجتمعات، وقد شغلت المؤسسة الاقتصادية بال الكثير من المفكرين الاقتصاديين عبر مختلف الأزمنة باعتبارها نواة النشاط الاقتصادي، إذ عرفت أشكالها وأنماطها تطورات كبيرة وفقا لمقتضيات التطور العالمي والتكنولوجي السريع خاصة في القرن العشرين.

والجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمتغيرات العالمية المعاصرة اتجهت إلى التغير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، وقد سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الشاملة، وقد كان نتيجة ذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي، وفي هذا السياق أنشأت في سنة 1994 وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتتكفل بمهمة تهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية وتأهيل نشاط هذه المؤسسات كل هذا أعطى مجالا واسعا ودعما قويا لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ومع ذلك فإن القطاع ما زال هشا و غير قادر على المنافسة ومعرضا للعديد من العراقيل كمشاكل التمويل و العقار بالاضافة الى الجانب التنظيمي ، الانتاجي و التسويقي .

مفهوم و خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها التنموية:

1- إشكالية تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أثار تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كثيرا من الجدل في الأدب الاقتصادي ، رغم وجود و إنتشار المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة في كافة دول العالم النامي و المتقدم على حد السواء ، فالغرض من وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة جد مهم للأسباب التالية[1] :

- تحديد أعضاء القطاع و بمعنى آخر المجموعات المستهدفة حتى يتمكن المسؤولون من إتخاذ القرارت التحفيزية لفائدة المنظمين .
- تيسير جمع البيانات عن هذا القطاع لإستخدامها في وضع تقارير عن التقدم في عملية التنمية الإقتصادية، وتقديم ا لإستشارات لهذه المنشأة حول الفرص الاستثمارية والعقبات والاتجاهات الجديدة.
- وضع سياسة إقتصادية تشجع على النمو بصفة عامة ،و نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة .
- تبني فهم أفضل لدور و أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الإقتصادي ، إلا أن مفهوم هذه المؤسسات لا يزال يثير الكثير من الجدل بين الأوساط الإقتصادية الدولية و المحلية ، كما أن الكثير من الدول يتعذر عليها تحديد المفهوم لإختلاف و ضعها الإقتصادي و التنظيمي ، و قد نجد على مستوى دولة واحدة عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و ذلك راجع إلى [2]: الإختلاف والتباين الموجود في النشاط الإقتصادي من مؤسسة لأخرى، والإختلاف الموجود كذلك بين درجة النمو الإقتصادي، ومدى التقدم التكنولوجي ، ومكانة هذه المؤسسات في السياسات التنموية من دولة لأخرى....إلخ .لقد رأينا فيما سبق أن تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس يرضي ويتفق عليه الجميع يشكل صعوبة كبيرة، لذلك تم الإعتماد على جملة من المعايير يمكن الإستناد عليها في محاولة تحديد ماهية هذه المؤسسات، و هذا رغم كثرة هذه

المعايير والتي تشكل هي الأخر ى مشكلة في تحديد هذه الماهية، فهي تشمل على سبيل المثال لا على سبيل الحصر معيار عدد العمال، رأس المال، مستوى التنظيم، درجة الإنتشار، كمية أ و قيمة الإنتاج، حجم المبيعات، مستوى الجودة....إلخ وقد يستخدم أي من هذه المعايير منفردا كما قد يحتاج الأمر لإستخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت[3].

وتكمن مشكلة هذه المعايير في صعوبة الإختيار المناسب بينها كما يمكن تصنيفها إلى صنفين هما: المعايير الكمية و المعايير النوعية.

1 تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 01-18 الصادر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي إعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تأتي بعد ذلك المواد 7،6 منه لتبين الحدود الفاصلة بين هذه المؤسسات فيما بينها على النحو التالي:

1-2المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4]:

تعرف مؤسسة صغيرة ومتوسطة مهما كانت طبيعتها القانوني ة بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل ما بين 1 و 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار مع إستفاءها لمعيار الإستقلالية.

أما تعريف كل مؤسسة على حدا هو كالتالي[5]:

2 1 1 **المؤسسة المصغرة:** تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل مابين عامل واحد إلى 9 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

2 1 2 المؤسسة الصغيرة: تعرف المؤسسة الصغيرة على أنها كل مؤسسة تشغل ما بين 10و 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار[6].

2 1 3 المؤسسة المتوسطة: تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل مابين 50 و 250 عامل، ويكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار ومليا ر دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوي ة ما بين 100 و 500 مليون دينار.

2 خصائص المؤسسة الصغيرة و المتوسطة [7].

للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة خصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي :

- صغر حجم وقلة التخصص في العمل ، مما يساعد على الموازنة و التكييف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية و الوطنية .
- محدودية الإنتشار الجغرافي إذ أن معظم هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية .
- سرعة الإستجابة لحاجات السوق ذلك لأن صغر الحجم و قلة التخصص،كلها عوامل تسمح بتغير درجة مستوى النشاط أو طبيعته على إعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.
- القدرة على الإندماج في النسيج الإقتصادي الوطني من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن تعدد المؤسسات المستحدثة ، ومن خلال ذلك إمكانية استحداث مناطق صناعية و حرفية .
- نظام معلوماتي غير معقد يتلازم مع نظام القرار الغير معقد في هذه المؤسسات، وبالتالي سرعة الإعلام و سرعة إنتشار المعلومة .
- إعتماد الخبرة و القدرة الشخصية على وضع إستراتيجية رد الفعل أكثر من الإعتماد،على خطة إستراتيجية رسمية وصريحة .
- هيكل تنظيمي بسيط يعتمد على مستوى إشراف محدود .
- سهولة التكييف مع المحيط الخارجي لهذه المؤسسات .
- مهما إختلف حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فإن إستقلاليتها المالية تبقى نسبية فهي مرتبطة بالنظام البنكي

3 -أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

4-1 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[8].

إن بداية الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كان بعد إنهيار الأوضاع المالية خصوصا في منتصف الثمانينات في معظم البلدان، و خاصة عدم قدرتهم على الإستمرار في إنشاء مؤسسات كبيرة وحتى في عدم القدرة على الإحتفاظ بالمؤسسات التي كانت موجودة .كما أن التحولات الإقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرنامج التعديل الهيكلي خاصة برامج الخوصصة التي طرحت حتمية التنمية،و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الدور المتزايد للقطاع الخاص .

فالتغيرات التي شهدها العالم و التي نجم عنها تحرير التجارة، والعولمة فضلا عن التقدم في الإصلاح الإقتصادي في العديد من الدول العربية ، زادت من أهمية القطاع الخاص في عملية التنمية الإقتصادية غير أن نجاح هذا القطاع يعتمد على وجود قطاع عام قادر على توفير البنى الأساسية المؤهلة لعملة التنمية ، لذا فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستطيع أن تساهم في الإنعاش الإقتصادي والإجتماعي، نظرا لسهولة تكيفها والتي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، و تساهم في توفير مناصب عمل جديدة وإعادة إدماج العمال المسرحين من المؤسسات العمومية ، وبالتالي تخفض من نسبة البطالة خاصة بعد عمليات الخوصصة التي تشهدها الكثير من البلدان النامية في إطار التعديلات الهيكلية ، و عليه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في علاج الإختلال بين الإدخار، الإستثمار، ودعم ميزان المدفوعات من خلال إحلال الواردات وإمكانية زيادة الصادرات و تحسين الميزان التجاري .
كما تعع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة أكبر لظهور منظمين جدد ، وهذا الأمر يساعد على طرح أفكار جديدة مما يساهم بشكل كبير في عملية التنمية ، خاصة إذا كان بالإمكان توجيه المنظمين ومدهم بالمشورة الصائبة من خلال أجهزة متخصصة.

ويرتبط الجانب الإقتصادي في الصناعات الصغيرة بجانب إجتماعي هام ، فالمؤسسة الصغيرة توفر فرص عمل لأفراد العائلة ، كما يساهم بتعبئة مدخراتهم وبذلك نجد أن الإندماج بين الجانبين الإجتماعي والإقتصادي يساهم في إستثمار المدخرات، كما يساهم في تحقيق توازن إجتماعي و إقتصادي على المستوى الإقليمي ، وكذلك هناك زاوية أخرى مرتبطة بنمط توزيع الدخل وقربه من العدالة في ظل وجود أعداد كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي تعمل في ظل ظروف تنافسية .

وقد ثبتت أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إقتصاديا و إجتماعيا من خلال قدرتها على توزيع النشاط الإقتصادي خاصة في قطاع الخدمات و الصناعات التحويلية ، إذ تعتبر وسيلة للتنمية المستدامة واتضحت نتائجها في الدول المتقدمة .

2-4 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدوارا أساسية في المرحلة الإنتقالية التي يعيشها الإقتصاد الوطني وذلك من خلال :

- إرضاء الحاجات الآنية للشعب : إن الهدف الأساسي من خلال إنشاء برنامج تنموي يتركز على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ،هو إنتاج سلع وسيطية وسلع استهلاكية فأحد أهم المبادئ المسيطرة على الصناعات المحلية هو إرضاء الحاجات الآنية للمستهلكين سواء بإنتاج مواد تعوض المنتجات المستوردة أو بتوسيع سلسلة منتجات إستهلاك النهائي.
- توزيع المداخيل : المؤسسة الصغيرة و المتوسطة تشكل مصدر الدخل من خلال الأجور المقدمة للمستخدمين فيها و تساهم في توسيع الوعاء الضريبي الذي يهم الجباية وبالتالي تعتبر مصدرا جديدا لتنمية إيرادات الدولة من خلال الإقتطاعات الضر يبية المختلفة ودفع فوائد القروض فيما يخص البنوك .
- خلق مناصب شغل : تساهم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بشكل إيجابي في توظيف مناصب الشغل دائمة وتوزيعها على مختلف القطاعات المختارة عند الإستثمار .

- خلق توازن جهوي : تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إحدى عوامل التنمية الإقتصادية الريفية ،وذلك لأن التنمية الإقتصادية والإجتماعية تتطلب توجيه عدد من الإستثمارات نحو المناطق الريفية، ومن التجارب التي صارت مضرب الأمثال عند الاقتصاديين بين الرأسماليين هي التجربة اليابانية التي تعتمد على التعاون بين الريف والمدن، فالمصنع في هذه الأخيرة يصنع تصميمات إعتمادا على المواد الأولية التي يتحصل عليها من هذا المصنع الكبير، و يعتبر ذلك تكاملا إقتصاديا جغرافيا واضحا أثبت نجاحه من خلال إتقان العمل الصناعي.
- خلق القيمة المضافة: وذلك من خلال مبادلات السلع و المنتجات أي انتاج و توزيع واضح و ذو مستوى عالي،وعلى هذا فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تخلق قيمة مضافة معبر عنها بالفرق بين التكلفة المحتملة والأرباح والإيرادات المحققة.
- توفير المواد الأولية للمؤسسات الكبيرة ، مما يساعد على تقليل تكاليف التخزين وزيادة حجم المبيعات.
- العمل على تدريب و بناء طبقة قيادية في المجتمعات وزيادة كلفتها .
- إمتصاص فوائد الأموال العاطلة و المدخرات ، و العمل على تشغيلها و المشاركة في أرباحها .

I- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التحديات الجديدة

رغم الجهود التي تبذلها السلطات العمومية الجزائرية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنميته ليكون قائدا للنمو في مراحل قادمة من التنمية الاقتصادية الوطنية، إلا أن الانفتاح الاقتصادي و تغليب أدوات السوق وتراجع النزعة الحمائية، خلق جملة من الصعوبات لا زالت تواجهها هذه المؤسسات منها :

- صعوبة الحصول على العقار الصناعي، سواء من حيث توفره،أو الإجراءات الإدارية للحصول عليه، السعر و طرق الدفع و التسوية القانونية، غياب سوق عقاري حر شفاف و ديناميكي مما شجع على المضاربة حتى في العقار العمومي، في الواقع هناك سوق عقاري

مزدوج في الجزائر، سوق عقاري خاص و سوق عقاري عمومي، مع تفاوتات هامة في الأسعار، وهو ما يشجع المضاربة و التوزيع غير الشفاف للأراضي.

- الحصول على القروض البنكية يشكل قيدا كبيرا بالنظر إلى حجم الضمانات و الرهون التي يستحيل على المشروعات الصغيرة امتلاكها، أسعار الفائدة و شروط التسديد، رفض تحمل المخاطر من طرف البنوك، هيمنة أفكار التخطيط المركزي على ذهنيات المسيرين ،نمط التنظيم المصرفي المتميز بالقرارات المركزية.
- تمثل الضرائب تكاليف ضخمة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،فالضغط الجبائي المرتفع يحد من قدرتها على الاستثمار و انشاء مناصب شغل.
- تأخر عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،مع عدم الاستفادة الواسعة من برنامج اعادة التأهيل لعديد من المؤسسات .
- صاحب سياسة الانفتاح الاقتصادي و التوجه نحو اقتصاد السوق

توسع نشاط الاقتصاد الموازي أو الخفي، الذي يتعاظم دوره بصفة متزايدة و لا تملك السلطات العمومية إحصائيات دقيقة بشأنه خاصة في فروع مثل : النسيج، التجارة و الخدمات بالإضافة إلى الفساد الاقتصادي ، مما يشكل خطرا كبيرا على نشاط و بقاء هذه المؤسسات في السوق.

- ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر المنتظر في حقل نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تفضيله للنشاط في قطاع المحروقات، و هو ما حرم هذه المؤسسات ن فرص للشراكة و الاستفادة من مزاياها :كسب الخبرة في الإدارة و التسيير، التمويل، التكنولوجيا، فتح أسواق للتصدير، و ربما يعود هذا العزوف إلى :البيئة الإدارية غير الملائمة، مستوى الخدمات الضرورية لمزاولة النشاط، وسائل الاتصال، الوضع الأمني في فترات سابقة،...
- تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بخصوص التجارة الخارجية عدة صعوبات سواء تعلق الامر بنشاط التصدير أو الاستيراد:

- من جانب الاستيراد (مدخلات الإنتاج): تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عقبات عديدة نتيجة لقلة خبرتها في الاستيراد، مثل :المعاملة التمييزية بين المستوردين من ثقل الإجراءات الإدارية في التسيير المادي و المعلوماتي للمواد المستوردة، مما يحملها تكاليف إضافية مرتفعة (مدة الشحن و التفريغ، اختناق الموانئ، تلف و سرقة المنتجات ....)
- من جانب التصدير: فإن وضعية هذه المؤسسات جد معقدة، و يفسر ذلك المستوى الضعيف لصادرات السلع و الخدمات خارج المحروقات إلى غاية اليوم،و هذا بسبب نقص جهود و هياكل الدعم لنشاط التصدير.

- نقص المعلومات و الشفافية :فيما يخص متطلبات القروض الصناعية الميسرة و دور الحكومة في القطاع الصناعي، و في بعض الأحيان لا تتوافر القاعدة المعلوماتية الأساسية المطلوبة لاتخاذ القرار في شأن الدخول في صناعات جديدة من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- في ظل ظروف العولمة و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و تزايد عمليات تحرير التجارة و الاستثمار يتوقع أنه سيزداد ارتفاع حدة المنافسة للصناعة الجزائرية محليا و خارجيا، و سوف تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صعوبات كبيرة و تحديات متعددة تجعلها في وضعية منافسة غير متكافئة مع نظيراتها من الصناعات المستوردة و في منافسة كبيرة مع مثيلاتها في النشاط من المؤسسات الكبيرة،إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و إمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و اتفاق التجارة العربية الحرة يشكل تحديات للصناعة الوطنية، و يتوقع حدوث تأثيرات سلبية على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بوجه خاص، من جراء تعديل بعض الأنظمة و الإجراءات التجارية الغير منسجمة مع أحكام المنظمة، مثل الأحكام المتعلقة بالمواصفات و القياس، و تطبيق الأنظمة الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، و ما ينجر عن ذلك من تكاليف إضافية، وهو ما يحد من قدرتها على مواجهة المنتوج الأجنبي.
- في ظل بيئة تنافسية تطبعها سياسة الانفتاح غير المتحكم فيها، تتميز السوق الجزائرية في الوقت الراهن بنقص التجانس و التنسيق على مستوى التنظيم و التنشيط و الرقابة من طرف مختلف الأعوان

الاقتصاديين المعنيينمن مصالح الجمارك، مصالح الضرائب و التفتيش و معايير و أنظمة النوعية و الملكية الصناعية و الشهادات، و مع ضعف الإمكانيات و ضعف التسيير لم تستطع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التأقلم مع ظروف السوق التي تميزها المنافسة الشديدة بسبب حرية الاستيراد المكثف للسلع التامة الصنع التي يتم بيعها على حالها، مما شجع على المضاربة في التوزيع على حساب الإنتاج و الاستثمار، كما انعكست سلبا على المؤسسات التي مس العديد منها الإفلاس و الانسحاب من السوق أو تحويل نشاطها و هي نقطة جديرة بالدراسة و الاهتمام.

- ضغوطات تسويقية، من حيث نقص خبرة هذه المؤسسات، نقص المعلومات و الإمكانيات فيما يتعلق بالتعرف على السوق و المواصفات المطلوبة الناتج عن عدم القيام بالبحوث التسويقية و تجديد معلومات المؤسسة عن أسواقها، ظهور صناعات و منتجات جديدة بديلة باستمرار و بتكاليف أقل، محدودية رأس المال الاجتماعي بما يسمح بالإنتاج

و العرض بكميات أكبر، نقص المعلومات حول حركية الأسعار وتقلبات ظروف الطلب على بعض المنتجات و انعكاس ذلك على كفاءة المؤسسة، ضيق السوق الوطنية الناتج عن نشاط الاستيراد الواسع للسلع و تدهور القدرة الشرائية للمواطنين و عدم وجود منافذ جديدة لتصريف المعروض من السلع.

I - سبل تدعيم و تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسط في الجزائر

1 مفهوم التنافسية:

يمكن القول بأن هناك نوعين من المنافسة في دنيا الأعمال، المنافسة المباشرة والمنافسة الغير مباشرة، و المنافسة الغير مباشرة تتمثل في الصراع بين المؤسسات القائمة في المجتمع للحصول على الموارد المتاحة،أما المنافسة المباشرة فهي تلك المنافسة التي تحدث في المؤسسات التي تعمل في قطاع واحد[9].

و هناك تعريف آخر يرتكز على السوق و مفاده أن التنافسية تقاس من خلال أداء المؤسسة في السوق مقارنة بنظيراتها، و ذلك استناداً إلى تقويم حصة السوق النسبية.

2 أنواع التنافسية:

و تصنف التنافسية إلى صنفين:[10]

2-1 التنافسية بحسب الموضوع:و تتضمن نوعين:

أ- تنافسية المنتج: تعتبر تنافسية المنتج شرطا لازماً لتنافسية المؤسسة، لكنه ليس كاف،كثيراً ما يعتمد على سعر التكلفة كمعيار وحيد لتقويم تنافسية منتج معين، و بعد ذلك أمراً غير صحيحاً، باعتبار أن هناك معايير أخرى قد تكون أكثر دلالة كالجودة و خدمات ما بعد البيع.

ب- تنافسية المؤسسة: يتم تقويمها على أساس أشمل من تلك المتعلقة بالمنتج، حيث لا يتم حسابها من الناحية المالية في نفس المستوى من النتائج، في حين يتم التقويم المالي للمنتج بالاستناد إلى الهامش الذي ينتجه هذا الأخير، أما تنافسية المؤسسة يتم تقويمها آخذين بعين الاعتبار هوامش كل المنتجات و الأعباء الإجمالية.

2-2 التنافسية وفق الزمن:

تتمثل في التنافسية اللحظية و القدرة التنافسية:

أ - التنافسية اللحظية: تعتمد هذه التنافسية على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية، غير أنه يجب أن لا نتفاءل بهذه النتائج، لكونها قد تنجم عن فرصة عابرة في السوق، أو عن ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية، فالنتائج الإيجابية في المدى القصير قد لا تكون كذلك في المدى الطويل.

ب - القدرة التنافسية: يبين استطلاع الرأي أن القدرة التنافسية تستند إلى مجموعة معايير، حيث أن هذه الأخيرة تربطها علاقات متداخلة فيما بينها، فكل معيار يعتبر ضروري، لأنه يوضح جانبا من القدرة التنافسية، و تبقى المؤسسة صامدة في بيئة مضطربة، و على

خلاف التنافسية اللحظية، فإن القدرة التنافسية تختص بالفرص المستقبلية، و بنظرة طويلة المدى من خلال دورات استغلال.

3 عوامل التنافسيـــة[11]:

هناك ثلاث عوامل أساسية تحد درجة المنافسة و هي:

* عدد المؤسسات التي تتحكم في المعروض من منتج معين، فكلما زاد عدد المؤسسات كلما ازدادت شدة المنافسة بينهما و العكس بالعكس صحيح.

* سهولة أو صعوبة دخول بعض المؤسسات إلى السوق، فكلما كان من السهل دخول بعض المؤسسات الجديدة لإنتاج و تسويق منتج معين، كلما زادت شدة المنافسة، والعكس صحيح.

* العلاقة بين حجم المنتجات التي يطلبها الأفراد في السوق و تلك الكمية التي تستطيع المؤسسات تقديمها و عرضها من هذه المنتجات، فكلما زاد المعروض من المنتجات عن المطلوب منها كلما زادت شدة المنافسة و العكس صحيح.

4 تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر:

إن الاهتمام بتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يمكنها من الصمود و منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية و الدولية، وذلك من خلال إجراء فحص و تشخيص دقيق لكافة العقبات و العراقيل التي تحد من قدرة هذه الصناعات على المنافسة و العمل بجدية لإيجاد حلول ناجعة و عملية تتعدى النصوص القانونية بما يؤدي إلى تعزيز قدرتها التنافسية و ضمان بقائها في السوق، و من المفيد التذكير هنا بأن تطوير القدرة لتنافسية لهذه المؤسسات يعتمد بشكل كبير على التأثير على المحددات المختلفة للقدرة التنافسية:

- العمل على تخفيض تكاليف الإنتاج و تحسين جودته، و الاهتمام بنشاط البحث و التطوير والإبداع و تكنولوجيا الإنتاج والتسويق، و هو ما يساعد على تنمية الصادرات و تنويعها و خلق صناعات تصديرية ذات ميزة تنافسية عالية في الأسواق العالمية باعتبار أن التصدير هو الأداة

الأساسية لزيادة معدل النمو الحقيقي و الارتقاء بمستوى معيشة الأفراد و إيجاد فرص عمل جديدة و الحصول على موارد بالعملة الصعبة، كما أن التصدير يعد من الحلول العملية لمشكلة ضيق الأسواق المحلية و انخفاض متوسط الدخل الفردي مقارنة مع الدول المتقدمة، و تعد تجربة دول جنوب شرق آسيا و كوريا الجنوبية مثال يعتدا به في هذا المجال .

- التوجه بالدرجة الأولى إلى إنشاء و تدعيم الصناعات الصغيرة

و المتوسطة التي تعتمد على عوامل إنتاج محلية، و التي تستخدم بكثافة عنصر العمل استفادة من انخفاض تكلفته مقارنة مع نظيره في الدول المتقدمة، والعمل على تقليص استيراد مدخلات الإنتاج، و من ثم بناء نسيج صناعي غير مرتبط بالخارج ولا تطبعه مظاهر التبعية.

- العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية في الصناعات الصغيرة

و المتوسطة و تسهيل إجراءات دخولها و ممارسة نشاطها لما توفره من امتيازات لصناعاتنا الناشئة، و الاستفادة من التجربة التونسية و المغربية من خلال جذب المستثمرين الأجانب إلى هذه الصناعات، كالصناعات النسيجية و الغذائية،.....

- في الجزائر و نتيجة لانفتاح السوق و دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ منذ أول سبتمبر 2005، و اقتراب الانضمام بصفة عضو إلى المنظمة العالمية للتجارة، فإن هناك صناعات صغيرة و متوسطة ستزول بحكم عدم قدر تها على منافسة المنتجات المثيلة المستوردة في إطار إعفاء ضريبي كلي أو متدرج نحو الإلغاء، و هناك مؤسسات أخرى يمكنها الصمود غير أنه يجب على السلطات العمومية دعمها و إعادة تأهيلها لزيادة قدرتها على المنافسة .
- إزالة القيود و المعوقات الإدارية و ذلك بتوفير البنية التحتية من طرق و مواصلات وتدريب، تأمين التمويل بشروط ميسرة، تشجيع التصدير، تخفيض الضرائب و الرسوم.
- عملت السلطات الجزائرية على وضع عدة آليات و صناديق دعم مثل : صندوق ضمان قروض الاستثمار لفائدة المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة ممول برأس مال قدره 30 مليار دينار، و يضمن الاستثمارات التي تبلغ قيمتها القصوى 50 مليون دينار إلى حد % 80 عندما يتعلق الأمر بإنشاء مؤسسة و إلى % 60 عندما يتعلق الأمر بتوسيع النشاط، إنشاء صندوق رأس مال – مخاطر لفائدة هذه المؤسسات، حيث تتولى الخزينة العمومية و البنوك إقامته باعتماد مالي قدره 3.5 مليار دينار .هاتين المؤسستين تسهلا على هاته المؤسسات الوصول إلى القرض المصرفي و تخففان من عبئ غلاء التأمينات و الضمانات التي تشترطها البنوك

- من أهم الشروط العامة اللازمة لتنظيم القدرة التنافسية للمؤسسات هو توفر عنصر الاستقرار في النظام الاقتصادي و السياسات المالية

و النقدية للحكومة، و الشفافية في اتخاذ القرارات و سهولة معرفة مستقبل مسيرة الحكومة و الاقتصاد، و معاملة الجميع بإنصاف و التأكيد على مصداقية ذلك باستمرار.

خاتمـــــــــــة :

إن الخلاصة العامة التي يمكن الخروج بها من هذه الدراسة هي ضرورة ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدفع بعجلة التنمية الاقتصادية،رغم الإمكانيات المتاحة التي تتوفر عليها الجزائر أن الوضعية الاقتصادية مازالت تعرف تدهورا و اختلالات هيكلية في نسيجها الصناعي و على تجارتها الخارجية ، ألزمتها تبني مجموعة من البرامج التصحيحية محاولة منها الخروج من الانسداد الاقتصادي ، و البحث عن أنسب الطرق للتكيف مع التحولات العالمية و الاندماج إيجابيا في الاقتصاد العالمي ،وهذا يستدعي:

– تشجيع الاستثمار خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت مركز التنمية في نظر المفكرين الاقتصاديين و الخبراء مما يستلزم تسطير برامج لتأهيلها حتى تصبح أكثر تنافسية و تواكب التطورات العالمية.

– العمل على إنشاء المؤسسة المختصة بدعم وتأهيل أصحاب المشاريع الصغيرة في عملية التسويق وإدارة العمل والتمويل،كما يجب التكفل بهذا النقص خاصة منها تدريب المنظمين و الإستفادة من فرص التعاون الدولي في هذا المجال .

– العمل على تأهيل المؤسسات مما يحسن من قدراتها التنافسية حسب المعايير و المواصفات القياسية،وتطوير الإنتاج الذي سيساهم في تحسين جودة منتجاتها وخدماتها، بطريقة مستمرة قد تتمكن من خلالها الحصول على فرص التصدير في الأسواق العالمية .

المراجع :

1 - آيت زيان كمال ، إليفي محمد : أهم التجارب الدولية الرائدة في مجال دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (محاولة لاستخراج الدروس منها) ، الملتقـــــى الوطني الرابع حول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر ، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ، يومي 13 و14 أفريل 2008.

2 - ليلى لولاشي : التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA – وكالة بسكرة – ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود و مالية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2005/2004.

3 - صفوة عبد السلام عوض الله "إقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية" دار النهضة العربية. مصر سرق 1953

4 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 77 صادرة يوم 30 رمضان 1422 الموافق لـــ 15 ديسمبر 2001 ، القانون رقم 01- 18 مؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـــ 12 ديسمبر 2001 ، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

5 - عبد القادر نويبات " دور و مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني " الملتقي الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية 14-15ديسمبر2004 المركز الجامعي سعيدة .

6 - فريد راغب النجار " إدارة المشاريع و الأعمال صغيرة الحجم" مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1996

7 - عبد السلام أبو قحف، التنافسية و تغير قواعد اللعبة، مكتبة و مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1997

8 - عمار بوشناف، الميزة التنافسية في المؤسسة الإقتصادية، رسالة ماجيستر ، جامعة الجزائر، 2002

9- Bendaida Houari **: L’investissement dans les PME/PMI en algerie ,** séminaire national sur l’investissement et l’emploi en algérie , Faculté des sciences économiques et des sciences de

gestion , université Djillali liabès de sidi bel-abbès , les 10 et 11 mai 2005

10- Bouzar Chabha **: Les contraintes de financement de la création des entreprises privées en Algérie ,** Colloque International sur la ; Création d'entreprises et territoires , organiser par CREAD , Tamanrasset , le 03 et 04 Décembre 2006.